تأثير التحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية المصرفية/ بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

ا. د. بيداء ستار لفتة
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد
bydaastaar@mracpc.uobaghdadu.iq

غادة جاسم محمد
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد
Ghada.ali2202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

ياسمين احمد حميد
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد
Yasmin.ahmed2202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

هدف البحث الى تسليط الضوء على موضوع مهم وحيوي يعد احد مكونات الاصلاح المالي السليم، الا وهو التحرر المصرفي الائتماني وبيان تأثيره في مؤشر الربحية المصرفية، والذي بدوره سيكون داعماً للنمو الاقتصادي في البلد، اذ ان الاصلاح الاقتصادي لايحدث الا بالاهتمام بالقطاع المصرفي والذي يتجلى من خلال التحرر المصرفي الذي تم اعتماده في العراق بعد عام 2003 نتيجة للتغييرات المتعددة والتطورات الحاصلة في البيئة، لذا تدخل سياسة التحرر المصرفي ضمن التطورات المصرفية التي تقوم على تحرير الخدمات المصرفية من القيود الادارية المفروضة على المصارف بتغيير السلوك الاقراضي للمصارف، حيث يتم تقييم المقترضين بالاعتماد على مقدرتهم ومؤهلاتهم الائتمانية وليس على قررات الدولة، وقد حددت مشكلة البحث باثارة التساؤل الذي مفاده (ما مدى اسهام التحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية للمصارف المبحوثة ؟) ، وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والقياسي للبيانات المالية وللسنوات (2013–2022)، وبالتطبيق على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية المتمثلة بـ (مصرف بغداد ، المصرف الاهلي العراقي، مصرف اشور الدولي للاستثمار ، مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل)، وحللت البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي spss V.18 ، اذ تم احتساب مؤشر (معدل الائتمان الخاص) لقياس التحرر المصرفي الائتماني ، كما تم اعتماد مؤشر (معدل العائد على الموجودات) و (معدل العائد على حق الملكية) في قياس الربحية المصرفية، وقد توصل البحث الى ان هناك تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في نسب الائتمان والتي كان لها تأثيراً في مؤشر الربحية المصرفية في المصارف المبحوثة ، بسبب الاوضاع الاقتصادية في البلد خلال سنوات البحث.

الكلمات المفتاحية: التحرر المصرفي الائتماني، مؤشر الربحية، نسبة الائتمان.

Abstract:

The impact of banking credit liberalization on the banking profitability Indicator/ Applied research on a sample of private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange.

The aim of the research is to shed light on an important and vital topic that is considered one of the components of sound financial reform, which is credit banking liberalization, and to explain its impact on the banking profitability Indicator, which in turn will be supportive of economic growth in the country, as economic reform does not occur except by paying attention to the banking sector, which is manifested through Banking liberalization, which was adopted in Iraq after 2003, is a result of the multiple changes and developments taking place in the environment. Therefore, the banking liberalization policy is part of the banking developments that are based on liberating banking services from the administrative restrictions imposed on banks by changing the lending behavior of banks, where borrowers are evaluated based on their ability. and their credit qualifications and not on state decisions, The research problem was defined by raising the question (to what extent does credit banking liberalization contribute to the profitability Indicator

of the banks studied?), and the research adopted the descriptive, analytical and standard approach to financial data for the years (2013-2022), and was applied to a sample of private commercial banks listed in the Iraqi market. For securities represented by (Bank of Baghdad, National Bank of Iraq, Assyria International Bank for Investment, International Development Bank for Investment and Finance), and the data was analyzed using the statistical program SPSS V.18. The (private credit rate) Indicator was calculated to measure banking credit liberalization, and the (rate of return on assets) and (rate of return on equity) Indicator were adopted to measure banking profitability. The research concluded that there is fluctuation between rise and fall in credit ratios. Which had an impact on the banking profitability Indicator in the banks studied, due to the economic conditions in the country during the years of research.

Keywords: banking credit liberalization, profitability Indicator, credit ratio.

المقدمة:

تشكل المصارف أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية قطاعات الاقتصاد المختلفة ، إذ إن كفاءة الاقتصاد في أي بلد تعتمد إلى حد كبير على كفاءة القطاع المصرفي وحسن أدائه ، والذي لا يمكن تحقيقه بالشكل المطلوب دون سياسات اقتصادية وتحرر المصارف وتوجيه الائتمان المصرفي نحو المشاريع الأكثر أهمية لتحقيق النمو الاقتصادي ، لهذا فإن موضوع التحرر المصرفي الائتماني يعد من الموضوعات الهامة التي تحظى باهتمام كبير من لدن الباحثين والمتخصصين وصناع القرار في المؤسسات المالية والمصرفية ، لتأثيره في رفع كفاءة وتطوير المصارف ، فضلاً عن ضمان مساهمتها في زيادة مؤشر الربحية والتي بدورها تصب في زيادة النمو الاقتصادي ، من هنا جاء البحث ليسلط الضوء على أهمية التحرر المصرفي الائتماني وتأثيره في مؤشر الربحية في المصارف ، إذ اشتمل هذا البحث على (أربعة) مباحث اختص المبحث الأول بمنهجية البحث ، أما المبحث الثاني فاختص بالتأطير النظري للبحث ، واهتم المبحث الثالث بعرض وتحليل نتائج البحث واختبار فرضياته ، أما المبحث الرابع فقد عرض الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث .

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث :تجسدت مشكلة البحث من خلال اطلاع الباحثين على التقارير المالية السنوية للمصارف المبحوثة لوحظ التذبذب الواضح في حجم الائتمان للمصارف المبحوثة مما أثر ذلك على أرباحها، لذا فإنها بحاجة إلى تطوير وتحديث لكي تواكب التطورات التنظيمية والتقنية في أداء خدماتها المصرفية ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بإثارة التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى اسهام التحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية للمصارف المبحوثة ؟

ثانياً: أهمية البحث

1-تكمن أهمية البحث بوصفه يتناول موضوعاً حيوياً ومهماً في الاقتصاد العراقي يتعلق بالتحرر المصرفي الائتماني وتأثيره في مؤشر الربحية لتحسين أداء المصارف .

2-مساعدة أصحاب القرار في المصارف المبحوثة على وضع سياسات مالية مناسبة لتحقيق أقصى استفادة من مواردها وتوظيفها في حالات متعددة وبما يتفق والسياسات المالية والاقتصادية للحد من التدخل الحكومي في ادائها، فضلاً عن اصلاح المنظومة المصرفية والذي ينعكس على جودة أداء الخدمات المقدمة .

3-تكمن أهمية البحث من أهمية القطاع المصرفي بوصفه الركيزة الأساسية لإقتصاد البلد ، ولدوره في عمليات التمويل والدعم وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية .

ثالثاً: أهداف البحث

أ- تشخيص نسب التغير في الائتمان للمصارف المبحوثة خلال سنوات البحث .

ب- تقييم مؤشر الربحية للمصارف المبحوثة من خلال معدلات العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية خلال سنوات البحث .

ت- قياس واختبار تأثير التحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية للمصارف المبحوثة .

رابعاً: مخطط البحث الفرضي :يتضمن مخطط البحث الفرضي متغيرين رئيسيين هما التحرر المصرفي الائتماني بوصفه المتغير المستقل (x) ومؤشر الربحية بوصفه المتغير التابع (y) والذي يتكون من مؤشرين هما (العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية) وكما موضح في الشكل (1)

الشكل (1) مخطط البحث الفرضي

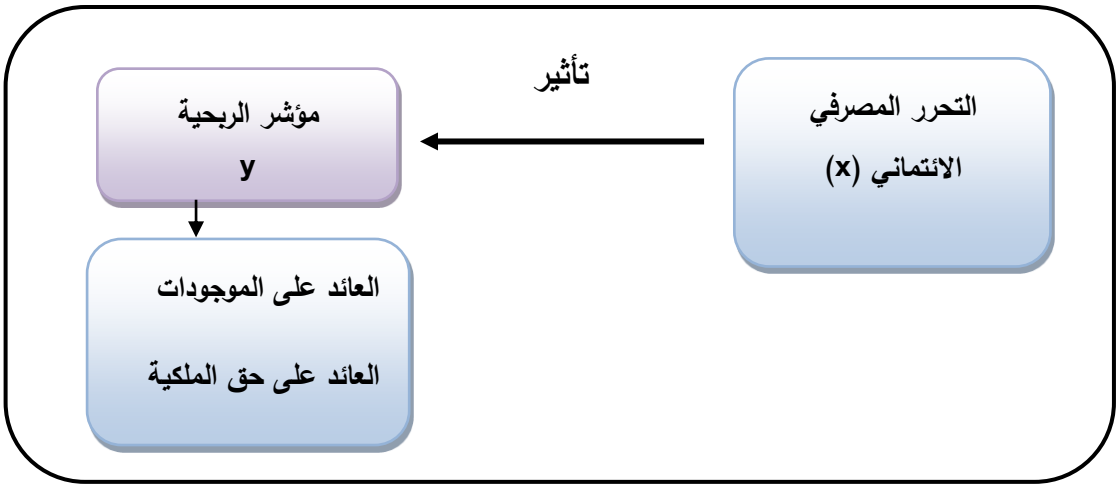

خامساً: فرضيات البحث :تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية في المصارف المبحوثة) ، وتتبثق منها فرضيتين فرعيتين هما :-

1- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتحرر المصرفي الائتماني في معدل العائد على الموجودات في المصارف المبحوثة.

2- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتحرر المصرفي الائتماني في معدل العائد على حق الملكية في المصارف المبحوثة.

سادساً: منهج البحث :اعتمد البحث المنهج الوصفي في وصف وتحليل طبيعة تأثير التحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية للمصارف باستخدام البرنامج الاحصائي (spss. V.18) لتحديد قوة ومعنوية التأثير ، فضلاً عن المنهج القياسي المستند على البيانات والتحليل المالي للاحصاءات المرتبطة بمتغيرات البحث .

سابعاً: حدود البحث

أ- الحدود المكانية : تمثلت في (أربعة) من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي (مصرف بغداد، مصرف الأهلي العراقي، مصرف آشور الدولي، مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل) الكائنة في بغداد.

ب- الحدود الزمانية : تمثلت في الفترة (2013-2022) بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة .

ثامناً: مجتمع وعينة البحث :تحددت عينة البحث بـ(أربعة) مصارف من أصل المجتمع البالغ عدده (24) مصرفاً تجارياً خاصاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية وهي تشكل نسبة (17%) من المجتمع وذلك للمسوغات الآتية :-

1- لدى تلك المصارف أسهم يتم تداولها في سوق العراق للأوراق المالية .

2- مضى على تأسيسها أكثر من عشر سنوات .

3- امتلاكها الخبرة في مجال العمل المصرفي .

تاسعاً: أساليب تحليل البيانات المعتمدة

1- نسبة التغير في الائتمان = **(الائتمان للسنة الحالية – الائتمان لسنة الاساس 2013)/ الائتمان لسنة الاساس 2013**

2- معدل العائد على الموجودات **(ROA)** = **(صافي الربح ÷ اجمالي الموجودات)** × **100**

3- معدل العائد على حق الملكية **(ROE)** = **(صافي الربح ÷ اجمالي حق الملكية)** × **100**

المبحث الثاني: التأطير النظري للبحث

أولاً- التحرر المصرفي الائتماني

1-مفهوم التحرر المصرفي الإئتماني والتعريف:يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثيراً في إقتصاد البلد نظراً للخدمات العديدة والمتنوعة التي يقدمها وأهمها تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وشهد هذا القطاع كثيراً من التطورات والتغيرات المتلاحقة، وفي مقدمتها الإتجاه المتزايد نحو الخروج عن سياسة الكبح المالي. (الأصفر وبغني، 2019: 71) الذي تمت الإشارة إليه في البداية من قبل ماكينون عام 1973 والذي يعبر عنه بالسياسات المالية الحكومية التي تنظم أسعار الفائدة وترفع الاحتياطي على الودائع المصرفية وتقوم بتخصيص الموارد بإتجاه معين في الاقتصاد وأن هذه السياسات تؤدي إلى عرقلة التطورات المالية تسبب انخفاض كفاءة النظام المالي وبذلك فأنها تعتبر عائق للنمو الاقتصادي . (Huang & Wang, 2010:4)

وفي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، فشلت القطاعات المصرفية لأغلب الدول النامية في تعبئة القدر الكافي من الادخار المحلي، مما زاد من عجز في موازين مدفوعاتها وكانت هذه الدول آنذاك تعاني صعوبة الحصول على تمويل خارجي على شكل ديون خارجية تغطي من خلالها العجز، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية الصعبة التي كانت سائدة في ذلك الوقت(انهيار النظام النقدي الدولي 1973 ، أزمة الديون سنة 1983 (مخلوفي، 2016: 12) ، وبسبب ذلك بدأ التوجه نحو سياسة التحرر المصرفي بهدف تحسين أداء القطاع المصرفي والتوسع في أنشطة المصارف، مما ينعكس إيجاباً على ربحية المصارف بشكل خاص وإقتصاد البلد بشكل عام ، لذا فقد أسهم هذا التوجه بتقليص دور الدولة وتحرر الاقتصاد ماليا وتجاريا ، إذ يشير مصطلح التحرر عموما إلى" مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحرر الاقتصاد من القيود والرقابة ويشمل التحرر، تحرر النظام المالي(مؤسسات وأسواق)، التحرر الاقتصادي ، أسواق العمل ، وتحرر التجارة".(Lim,2013 :5)

وعليه فقد نشأ مفهوم التحرر المصرفي الائتماني من المفهوم الرئيسي للتحرر المصرفي، والذي يعد من الأنشطة الرئيسة للمصارف، بل ومبرر وجودها وسبب نجاحها، إذ أنه يمثل سبباً رئيساً في تحقيق الإيرادات، ويؤدي دوراً هاماً وحيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، كونه يعد وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين (جواد، 2022: 158) لذلك فإن حرية المصارف في توجيه ائتمانها يعد أحد مقومات التوظيف الإئتماني السليم، إذ أن تدخل الدولة في توجيه الائتمان، قد لا يكون وفق معيار ائتماني سليم ، من خلال فرضها للقيود على المحافظ المالية للمصارف، وتوجيه الائتمان إلى قطاعات معينة حسب سياسة الدولة في الأنظمة المصرفية، مما يقلل ذلك من مرونة المصارف في اختيار المشاريع التي تحقق لها عوائد عالية ، فضلاً عن انخفاض كمية الأموال المتوفرة من اجل إقراض القطاع الخاص، إذ يتم اختيار المقترضين بالاعتماد على قرارات الحكومة (Angkinand,2012:3) ، ويمكن الإشارة هنا إلى أن التحرر بدأ في العراق بعد عام 2003 من خلال التحول السياسي الذي حدث آنذاك والذي انعكس في مجالات كثيرة منها المجال الاقتصادي، ثم وتم تبني العديد من الأسس الاقتصادية التي تستند إلى تحرير العديد من القطاعات ومنها القطاع المصرفي، وبعد أن أصبح البنك المركزي سلطة مستقلة فأنه منح

المصارف الحرية في تحديد أسعار الفائدة ومنح الائتمان وتشجيع دخول المصارف الأجنبية تبنياً لإتباع سياسة التحرر المصرفي.(راضي، 2018: 1).

أما **تعريف التحرر المصرفي الائتماني**، فقد عرفه (عبد الله، 2014: 127) بأنه إعطاء المصارف والمؤسسات استقلالها التام والحرية في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وهذا يتم بتحرر أسعار الفائدة على القروض والودائع والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان،و خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي والتوجه نحو اعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص والأجنبي .

كما عرفه (الخفاجي وجاسم، 2019: 7) بأنه الحد من عملية التمييز من خلال توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة أولوية للتمويل على حساب قطاعات أخرى ووضع سقوف ائتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات .

وعرف أيضاً بأنه : أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي ، والتي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام إشرافي قوي . (كناندة وحاجي، 2022: 26).

وفي سياق ما تقدم يرى الباحثين إن التحرر المصرفي الإئتماني هو خطوة مهمة في استعادة آلية التخصيص الأمثل ، إذ يسهم في قيام المصارف بتوجيه مواردها المالية بصورة أفضل عما كانت الدولة تفرضه عليها، أي أنه تخفيض أو إزالة التدخل الحكومي في تسعير وتخصيص الائتمان وتحديد السقوف الائتمانية أي التخلي عن سياسة توجيه الائتمان .

2- أهمية التحرر المصرفي الائتماني :تتجسد أهمية التحرر المصرفي الائتماني في النقاط الآتية :

أ- يرفع من مرونة المصارف في قرارات منح الائتمان والاستثمار ، مما يسهم ذلك في تنويع محافظ المصارف .

ب- زيادة إمكانية حصول الأفراد والشركات الصغيرة على القروض ، بينما لا يتم ذلك في أيام الكبح المالي إذ توجه فيها القروض إلى الشركات الكبيرة وبفوائد قليلة .

ت- تحسين كفاءة تخصيص الائتمان بالاعتماد على معايير السوق في إختيار القروض وتسعيرها ، فضلاً عن زيادة الانتاجية في مختلف الصناعات . (الزرفي، 2013: 46) (جاسم، 2021: 191)

ث- تخفيض خسائر مخاطر الائتمان المتمثلة بالتخلف عن السداد من خلال تقييم المقترضين بالاعتماد على مقدرتهم ومؤهلاتهم الائتمانية، وليس على قرارات الدولة .

ج-دخول المصارف الأجنبية، مما ينعكس ذلك على زيادة المنافسة وتحسين جودة الخدمات المصرفية ، فضلاً عن الإسهام في تمويل الاستثمار داخل البلد . (Ukaegb&oine, 2014:29)

ح-ايجاد نظام مصرفي ومالي يكون أكثر كفاءة من خلال تحسين فرص الادخار وإدارة المخاطر، وتقديم خدمات مالية جديدة . (Khan &Hye , 2010:3448) (Aber &Choki ,2010:97)

3- مبادئ التحرر المصرفي الائتماني :حدد الباحثين (بن طلحة ومعوشي، 2004: 477) إلى أن عملية التحرر الائتماني تقوم على مبدأين اثنين هما :-

أ- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية ، بالتوفيق بين الادخار والاستثمار .

ب- تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار، إذ إن زيادة الأموال الموجهة للقروض تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي .

4- شروط نجاح التحرر المصرفي الائتماني :لغرض نجاح سياسة التحرر المصرفي الائتماني ، لا بد من توافر الشروط الآتية (بن طلحة ومعوشي، 2004: 478) (القادر، 2009: 23) :

أ- ضرورة توافر الاستقرار الاقتصادي العام .

ب- إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرر المصرفي الائتماني .

ت- الإشراف الحذر على الأسواق المالية .

ث- توافر المعلومات الكافية عن السوق .

5- إجراءات التحرر المصرفي الإئتماني :يمكن إيجاز إجراءات التحرر المصرفي الائتماني في النقاط الآتية : (الوكيل، 1996: 17-19) (Ben Hassena, 2006: 27) (Ngoc,2009: 2)

أ- إلغاء توجيه القروض نحو قطاعات إقتصادية معينة ، فضلاً عن الغاء القيود على سعر الفائدة . (مخلوفي، 6:2016)

ب- إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحركة المصارف .

ت- تدعيم إستقلالية المصارف والمؤسسات المالية في إتخاذ قراراتها وفقاً لقواعد السوق .

ث- إعادة هيكلة مصارف القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص .

ج-تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة الحماية للموردين والمستثمرين .

ح-إطلاق حرية العمولات وتسعير الخدمات المصرفية .

خ-تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انظباط السوق المصرفي .

6- قياس التحرر المصرفي الائتماني : لقياس التحرر المصرفي الائتماني سيعتمد البحث الحالي على الائتمان المصرفي ويقصد به قيام المصرف بمنح قرض نقدي أو تقديم تسهيلات لشخص ما سواء كان طبيعي أو معنوي بناءً على طلبه مقابل التعهد بتسديده مع الفوائد المترتبة عليه في المستقبل . (احمد، 2020: 284).

ثانيا- الربحية المصرفية

1-تعريف الربحية المصرفية :عرفت الربحية بتعاريف مختلفة ، فقد عرفها (الشيخ، 2008: 41) بأنها: العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنظمات وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، كما عرفت بأنها القدرة على استخدام واستثمار شيء معين لكسب العائد (Tulsian & Monica,2014: 19) ، بينما عرفها (Achim &Borlea,2018 :4) بأنها النتيجة الصافية لمختلف السياسات والقرارات الإدارية أما (عبد الرحمن والفارسي، 2020: 47) فقد عرفا الربحية المصرفية بأنها المؤشر الذي يظهر النتائج الفعلية للمركز التنافسي للمساهمين والزبائن ومدى قدرتها على تمويل الأموال المستثمرة وتحقيق العائد والأرباح وتقليل المخاطرة التي تتعرض لها المصارف. (Ali & Lafta,2023:434)

2- أهمية الربحية المصرفية :تؤدي الربحية دورا رئيساً في رسم مستقبل المصارف من حيث كونها (الزبيدي، 2011: 58):-

أ- تشير إلى مدى كفاءة المصرف في استخدام موجوداته لتحقيق أقصى قدر من الأرباح.

ب- تعمل كمقياس لمقارنة الأرباح مع المصارف المنافسة ، إذ تساعد على مقارنة أداء المصرف الحالي بالأعوام السابقة.

ج- تُستخدم للتفكير في الخطوات التالية للمصارف من حيث زيادة الأرباح وتقليل التكاليف.

3- العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية :هناك نوعين من العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية وهما:-

أ- **العوامل الداخلية:** هي التي تتعلق بالعوامل الخاصة بالمصرف أو التي تعكس سياسات وقرارات إدارة المصرف وتخضع لرقابتها وسيطرتها ومنها:-

- **كفاية رأس المال:** هي مقدار رأس المال المطلوب للمصرف والمحدد والمقرر من قبل السلطات القانونية والرقابية من اجل تحقيق السلامة المالية للمصرف (Muraina, 2018:42) .
- **نسبة المديونية** :توضح هذه النسبة مقدار القروض التي لم يستطع المقرضون سدادها في أوقات استحقاقها بسبب عدم قدرتهم لإرجاع مبالغها.

- **نسبة السيولة:** تعد من النسب المالية المهمة في تقييم المركز المالي للمصرف، فقد حدد البنك المركزي العراقي انه يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة سيولة لا تقل عن (30%) من مبلغ الوديعة لمواجهة المخاطر والسحوبات الطارئة، (Petria et al , 2015: 520) .
- **مخاطر الائتمان:** هناك علاقة متينة بين ربحية المصارف ومخاطر الائتمان ، اذ كلما ارتفعت مخاطر الائتمان يكون من الصعب على المصرف زيادة ربحيته.
- توظيف الموارد
- هيكل الودائع
- **مؤشر القروض:** بما إن القروض تعتبر المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وأرباحه ومن جانب آخر تمثل الجزء الأكبر من استخداماته.
- **حجم المصرف:** يقاس حجم المصرف من خلال موجوداته التي يملكها، مما يعزز الربحية .
- **عدد فروع المصرف:** إن الانتشار الواسع جغرافيا للمصارف خاصة في المناطق الكثيفة سكانياً، سيزيد عدد المتعاملين معها كون هذا الانتشار يحفز الزبائن للتعامل معها والاستفادة من خدماتها وبالتالي زيادة معدلات الربحية.

ب- **العوامل الخارجية:** هي تلك العوامل التي لا تستطيع إدارة المصرف أن تسيطر عليها أو تتحكم بها، إلا من خلال التنبؤ بها أو التكيف معها وهذه العوامل تعكس متغيرات البيئة المحيطة والتي تؤثر على أداء المصارف بشكل عام واهم هذه العوامل:-

- الناتج المحلي الإجمالي : الذي يعكس النمو الاقتصادي ويؤثر على زيادة نشاط المصارف وربحيتها.(Petria et al , 2015: 520).
- مؤشر سعر الصرف: والذي يعكس مستويات الأسعار المحلية لبلد ما إزاء المستثمرين والمتعاملين الأجانب، لذلك يعد من أهم محددات الاستثمار، إذ إن ارتفاعه أو انخفاضه يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض عوائد الموجودات المحلية في نظر هؤلاء المستثمرين. (Kiganda, 2014:51)
- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية. (لعراف وقريد،2018: 8)
- السياسة النقدية.
- الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوعي المصرفي.

4- مؤشر قياس الربحية المصرفية :إن المصارف بطبيعتها تعيش حالة منافسة دائمة وشديدة في كافة المجالات وهي تنفق مبالغ طائلة في هذا الاتجاه (الطائي وعبد الهادي، 2013: 191) ، ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصارف التجارية لجني الأرباح المعقولة ، ومن هنا تعد الربحية مؤشرا للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد البلد وثرواته. (العلاق،2011، 117).

وهناك عدد من المؤشرات لقياس الربحية المصرفية وسيعتمد البحث الحالي على مؤشرين وهما:-

أ- **العائد على الموجودات Return On Assets (ROA):** يعكس هذا المؤشر كفاءة وفاعلية الإدارة في تشغيل الموجودات، ويعطي الثقة بإدارتها للأموال وسلامة القرارات الاستثمارية والتشغيلية المتخذة ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار، لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل.

يشير العائد على الموجودات إلى إنتاجية الموجودات أي مقدار الدخل الناتج عن كل وحدة من الموجودات (Shakila, 2019:63) (Muraina,2018:42)

ويوضح العائد على الموجودات كيف يمكن للمصارف تحقيق الدخل من موجوداتها على الرغم من أن العائد (ROA) قد يكون متحيزا بسبب الأنشطة خارج الميزانية العمومية ومع ذلك فإن المتغير المستخدم بشكل أساسي لتحديد أداء المصرف

هو العائد على الموجودات (ROA) لأنه لا يتم تحريفه من خلال مضاعفات الأسهم العالية. (Muraina,2018:42) (اليارا، 2017: 10) .

اذ يقيس هذا المؤشر مدة قدرة وكفاءة ادارة المصرف في توظيف الموجودات وتحقيق الارباح من خلال قياس قدرة كل وحدة نقدية تم استثمارها من الموجودات على خلق عائد للمصرف ، اذا ان ارتفاع النسبة يدل على الاستخدام الامثل للموجودات.

ب- **العائد على حق الملكية Return On Equity (ROE):** يعد هذا المؤشر دليل على نجاح الإدارة في استثمار أموال المالكين ويمكن تعريفه بأنه مقدار ما يحصل عليه المستثمر نتيجة استثمار أمواله وتحمله للمخاطرة (الساعدي، 2018: 64)، إذ يحظى هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل إدارة المصرف كونه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه المصارف وهو معدل العائد على أموال المستثمرين والذي يعد المعيار لتعظيم ثروتهم (العامري، 2010: 50) & Pointer (Khoi,2019:198) .

اذ يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توظيف اموال المساهمين بكفاءة وفاعلية من اجل تحقيق الارباح خلال فترة معينة، اذا يعد هذا المعدل من اكثر النسب استخداما في تقييم الاداء المالي للمصارف ، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة اشر ذلك افضل توظيف للموارد المالية المتاحة للمصرف.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج البحث واختبار فرضياته

اولا- عرض وتحليل نتائج التحرر المصرفي الائتماني للمصارف المبحوثة

اتسمت نسب التغير في منح الائتمان للمصارف عينة البحث خلال سنوات البحث (2013-2022) بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ويوضح الجدول (1) ذلك :

جدول (1) نسبة التغير في الائتمان الخاص للمصارف المبحوثة وللسنوات (2013-2022)

السنة / المصارف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المعدل
مصرف بغداد	–	0.25	0.35	0.02	-0.09	-0.12	-0.14	-0.10	-0.19	-0.32	-0.038
المصرف الأهلي العراقي	–	0.54	0.76	0.29	0.17	-0.34	0.48	1.77	6.54	7.35	1.951
مصرف آشور الدولي للاستثمار	–	0.03	-0.29	-0.39	-0.45	-0.72	-0.63	-0.65	0.002	1.64	-0.162
مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	–	1.44	2.26	2.10	1.87	2.07	2.64	3.16	5.46	8.06	3.229
المعدل العام	–	0.565	0.77	0.505	0.375	0.223	0.588	1.045	2.953	4.183	1.245

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

*تم اعتبار سنة (2013) هي سنة الاساس.

يتضح من نتائج الجدول (1) الآتي :

1- التحليل حسب المؤشر الكلي: يشير المعدل العام والبالغ (1.245%) الى نسبة التغير في الائتمان للمصارف المبحوثة كافة ولسنوات البحث جميعها ، وتراوحت تلك النسب بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات الاولى من البحث ، ثم أخذت بالارتفاع بدءاً من عام (2019) وحتى أعلى نسبة تغير له كانت في عام (2022) .

2- التحليل حسب المؤشر السنوي: حققت المصارف التجارية المبحوثة نسباً أعلى من المعدل في السنتين (2021) و(2022) والتي بلغت (2.953%) و(4.183%) على التوالي ، كما سجلت تلك المصارف نسباً أدنى من المعدل العام خلال السنوات

(2020 ، 2015، 2019، 2014، 2016، 2017، 2018) ونسبها (1.045%، 0.77%، 0.588%، 0.565%، 0.505%، 0.375%، 0.223%) حسب الترتيب التنازلي للنسب .

3-التحليل حسب مؤشر المصارف: تبين إن نسب التغير في منح الائتمان للمصارف المبحوثة خلال سنوات البحث إتصفت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض فكان التحليل على المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات الاتية:

أ- ارتفاع نسب تغير الائتمان عن نسبة المعدل العام لسنوات البحث جميعها والبالغة (1.245%) وهي كل من مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل ومصرف الأهلي العراقي) وبنسب تغير (3.229%، 1.951%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي للنسب ، إذ بلغت أعلى نسبة تغير في الائتمان في المصرفين في عام (2022) وهي (8.06%، 7.35%) على التوالي.

ب- انخفاض نسبة تغير الائتمان لكل من مصرفي (آشور الدولي للاستثمار وبغداد) ، عن المعدل العام وبنسبة (0.162%، 0.038%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب ، إذ إن أعلى نسبة تغير كانت في مصرف آشور الدولي للاستثمار في عام (2022) والتي بلغت (1.64%) أما أعلى نسبة تغير في مصرف بغداد كانت في عام (2015) والتي بلغت (0.35%) ، إذ أنه تم اغلاق (2) فرع ، بسبب الأوضاع الأمنية وخروج نظام فرع الموصل عن سيطرة الفرع الرئيسي ، وتعرض فرع أربيل للسرقة .

في ضوء ما تقدم يجد الباحثين أن الزيادة في منح الائتمان للمصارف المبحوثة خلال سنوات البحث دليل على السير باتجاه التحرر الائتماني مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم استقرار الاوضاع الأمنية والصحية والتي أثرت بشكل كبير في تذبذب منح الائتمان للمصارف .

ثانيا- عرض وتحليل مؤشر الربحية للمصارف المبحوثة

1-عرض وتحليل معدل العائد على الموجودات: تم تحليل معدل العائد على الموجودات وكما موضح في الجدول (2) كالاتي:-

جدول (2) معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف المبحوثة

السنة / المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المعدل
مصرف بغداد	2.20	1.52	4.97	1.69	5.56	3.73	6.44	1.42	1.95	3.08	3.256
المصرف الاهلي العراقي	2.43	1.09	0.37	4.06	0.49	1.51-	1.45	2.23	1.43	1.14	1.318
مصرف اشور الدولي للاستثمار	4.21	2.10	4.36	3.85	3.59	1.03	1.12	3.12	1.24	1.65	2.627
مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	4.27	3.63	2.06	2.40	1.86	1.10	0.64	1.21	1.15	0.75	1.907
المعدل العام	**3.277**	**2.085**	**1.807**	**3**	**2.875**	**1.087**	**2.412**	**1.995**	**1.442**	**1.665**	**2.277**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

يتضح من نتائج الجدول (2) الاتي:-

أ- التحليل حسب المؤشر الكلي: يشير الى المعدل العام لمعدل العائد على الموجودات للمصارف المبحوثة ولجميع سنوات البحث قد بلغت (2.277%).

ب- التحليل حسب المؤشر السنوي: بلغ المؤشر السنوي لاعلى معدل عائد على الموجودات للسنوات (2013, 2014, 2016, 2017, 2019, 2014) وبنسب (3.277%, 3%, 2.875%, 2.412%, 2.085%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب، بينما سجلت المصارف المبحوثة مستويات متدنية من المعدل العام على وفق المؤشر السنوي لمعدل العائد على

الموجودات خلال السنوات (2020, 2015, 2022, 2021, 2018) بنسب (1.995%، 1.807%, 1.665%, 1.442%, 1.087%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب .

ت- التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل معدل العائد على الموجودات في الجدول (2) وعلى المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة وللحالات الاتية:

- ارتفاع مؤشر العائد على الموجودات عن المعدل العام لسنوات البحث جميعها والبالغ (2.277%) في (مصرف اشور الدولي للاستثمار ومصرف بغداد) وبنسبة (2.627%, 3.256%) على التوالي، والتي تشير الى قدرة المصرفين على التوظيف الافضل لموجوداتها لتحقيق جزءاً من ارباحها من خلالها وبما يؤشر ارتفاعاً في مستوى اداءها ، اذ ان اعلى معدل عائد على الموجودات في مصرف اشور الدولي للاستثمار في عام (2015) والذي بلغ (4.36%)، اما اعلى معدل عائد على الموجودات في مصرف بغداد كان في سنة (2019) اذ بلغ (6.44%) .
- انخفاض مؤشر معدل العائد على الموجودات عن المعدل العام لكل من (مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، المصرف الاهلي العراقي) وبنسبة (1.907%, 1.318%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي للنسب، اذا ان اعلى معدل عائد على الموجودات في مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل كان في سنة (2013) وبلغ (4.27%) ، اما اعلى معدل عائد على الموجودات في المصرف الاهلي العراقي كان في سنة (2016) وبلغ (4.06%) ويشير هذه الانخفاض الى ان تلك المصارف لم تتبنى الطرق الصحيحة في مجال التوظيف الامثل لموجوداتها ، مما يؤشر ذلك تدنياً في مستوى اداءها خلال سنوات البحث.

2-عرض وتحليل معدل العائد على حق الملكية:تم تحليل معدل العائد على حق الملكية وكما موضح في الجدول (3) كالاتي:-

الجدول (3) معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف المبحوثة

السنة / المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المعدل
مصرف بغداد	13.32	9.50	2.46	7.16	2.30	1.56	2.67	7.25	9.70	15.20	7.112
المصرف الاهلي العراقي	7.82	2.50	0.83	8.18	1.04	3.07-	3.57	6.47	8.27	8.26	4.387
مصرف اشور الدولي للاستثمار	6.48	3.41	7.48	5.84	5.07	1.81	1.80	5.42	5.71	4.38	4.74
مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	12.33	9.73	5.99	5.69	4.49	2.76	1.83	4.58	5.79	4.30	5.749
المعدل العام	9.987	6.258	4.19	6.717	3.225	0.765	2.467	5.93	7.367	8.035	5.497

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

يتضح من نتائج الجدول (3) الاتي:-

أ- التحليل حسب المؤشر الكلي: يشير الى المعدل العام لمعدل العائد على حق الملكية للمصارف المبحوثة ولجميع سنوات البحث قد بلغت (5.497%).

ب- التحليل حسب المؤشر السنوي: بلغ المؤشر السنوي لاعلى معدل عائد على حق الملكية للسنوات (2013, 2022, 2021, 2016, 2014, 2020) وبنسب (9.987%, 8.035%, 7.367%, 6.717%, 6.285%, 5.93%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب، بينما سجلت المصارف المبحوثة مستويات متدنية من المعدل العام على وفق المؤشر السنوي لمعدل العائد على حق الملكية خلال السنوات (2015, 2017, 2019, 2018) بنسب (4.19%، 3.225%, 2.467%, 0.765%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب .

ت- التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل معدل العائد على حق الملكية في الجدول (3) وعلى المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة وللحالات الاتية:

- ارتفاع مؤشر العائد على حق الملكية عن المعدل العام لسنوات البحث جميعها والبالغ (5.497%) في (مصرف بغداد ومصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل) وبنسبة (7.112%, 5.749%) على التوالي، والتي تشير الى قدرة المصرفين على التوظيف الافضل لاموال المساهمين من اجل تحقيق الارباح من خلالها وبما يؤشر ارتفاعاً في مستوى الاداء ، اذ ان اعلى معدل عائد على حق الملكية في مصرف بغداد كان في عام (2021) والذي بلغ (9.70%)، اما اعلى معدل عائد على حق الملكية في مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل كان في سنة (2014) اذ بلغ (9.73%) ، اذ تشير ارتفاع النسب لهذا المؤشر الى التركيزات الائتمانية باعتماد تلك المصارف على اموال المودعين والمقرضين في تمويل استثماراتهم ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان توظيف المصرف لموارده المالية بشكل افضل.
- انخفاض مؤشر معدل العائد على حق الملكية عن المعدل العام لكل من (مصرف اشور الدولي للاستثمار ، والمصرف الاهلي العراقي) وبنسبة (4.74%, 4.387%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي للنسب، اذا ان اعلى معدل عائد على حق الملكية في مصرف اشور الدولي للاستثمار كان في سنة (2015) وبلغ (7.48%) ، اما اعلى معدل عائد على حق الملكية في المصرف الاهلي العراقي كان في سنة (2021) وبلغ (8.27%) ويشير هذا الانخفاض الى ضعف مقدرة تلك المصارف على توليد العائد ، اذ ان هذا التدني الحاصل في مؤشر العائد على حق الملكية ولسنوات البحث يشير الى اتباع تلك المصارف لسياسة متحفظة في مجال الائتمان واستثماراته.

ثالثا: اختبار فرضيات البحث: تم قياس تاثير التحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية للمصارف المبحوثة من خلال استخراج معامل الانحدار الخطي البسيط (Linear regression) بين نسبة التحرر المصرفي الائتماني (X) كمتغير مستقل والمتغير التابع المتمثل بمؤشر الربحية (Y) والذي يشمل معدل العائد على الموجودات (Y1) ومعدل العائد على حق الملكية (Y2) باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS V.18) وتم التوصل الى ما يلي:-

1-اختبار الفرضية الرئيسة: تنص الفرضية الرئيسة على (يوجد تاثير معنوي ذو دلالة احصائية للتحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية للمصارف المبحوثة)، ولاختبار تلك الفرضية الرئيسة كما موضح في الجدول (4) ادناه:-

جدول (4) تحليل تاثير التحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية للمصارف المبحوثة

المؤشر	(X) التحرر المصرفي الائتماني	
a	5.727	(Y)مؤشر الربحية
B	0.558	
R^2	0.312	
F	3.167	
T	5.401	
حجم الاثر	1.71	
قوة الاثر	كبيرة	
قيمة المعنوية	0.001	
القرار	قبول الفرضية	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

يتضح من نتائج الجدول (4) الاتي :-

أ- ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (3.176) ، وبقيمة المعنوية البالغة (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى قبول الفرضية الرئيسة اي يوجد تاثير معنوي ذو دلالة احصائية للتحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية للمصارف المبحوثة.

ب- ويشير معامل التفسير (R^2) الى ان التحرر المصرفي الائتماني استطاع تفسير ما نسبته (31.2%) من التغييرات التي تطرأ في مؤشر الربحية في المصارف المبحوثة، اما النسبة المتبقية والبالغة (68.8%) فلتعزى الى مساهمة متغيرات اخرى غير داخلة في الانموذج.

ت- قيمة (B) والبالغة (0.558) وتعني ان اي زيادة في التحرر المصرفي الائتماني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة في مؤشر الربحية بنسبة (55.8%) .

ث- كما بلغ حجم الاثر ما قيمته (1.71) وهو بدرجة تاثير قوية

يتضح من النتائج اعلاه اهمية تحرر الائتمان في البيئة المصرفية العراقية لدورها في تحقيق الزيادة في مؤشر الربحية لديها، ويمكن توضيح معادلة الانحدار التقديرية كما ياتي:

مؤشر الربحية = 5.727 + (0.558) التحرر المصرفي الائتماني

2- اختبار الفرضيات الفرعية: لاختبار الفرضيات الفرعية يعرض الجدول (5) الأتي:-

جدول (5) تحليل تاثير التحرر المصرفي الائتماني في ابعاد مؤشر الربحية للمصارف عينة البحث

المؤشر	ابعاد مؤشر الربحية		
	معدل العائد على الموجودات	معدل العائد على حق الملكية	
a	2.268	3.459	التحرر المصرفي الائتماني
B	0.394	0.688	
R^2	0.155	0.473	
F	1.284	6.294	
حجم الاثر	2.48	1.240	
قوة الاثر	كبيرة	كبيرة	
قيمة المعنوية	0.000	0.006	
القرار	قبول الفرضية	قبول الفرضية	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

أ- **اختبار الفرضية الفرعية الاولى:**لاختبار الفرضية الفرعية الاولى والتي مفادها (يوجد تاثير معنوي ذو دلالة احصائية للتحرر المصرفي الائتماني في معدل العائد على الموجودات في المصارف المبحوثة).

يتضح من نتائج الجدول (5) الاتي:-

ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (1.284) ، وبقيمة المعنوية البالغة (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى قبول الفرضية الفرعية الاولى اي يوجد تاثير معنوي ذو دلالة احصائية للتحرر المصرفي الائتماني في معدل العائد على الموجودات ، ويبين معامل التفسير (R^2) الى ان التحرر المصرفي الائتماني استطاع ان يفسر ما نسبته (1505%) من التغييرات التي تطرأ في مؤشر معدل العائد على الموجودات، وان قيمة (B) التي بلغت (0.394) الى ان زيادة وحدة واحدة في التحرر الائتماني المصرفي سيؤدي الى ارتفاع معدل العائد على الموجودات بنسبة (39.4%) ، ومن النتائج يتضح ان للتحرر المصرفي الائتماني تأثيراً في معدل العائد على الموجودات.

ب- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للتحرر المصرفي الائتماني في معدل حق الملكية في المصارف المبحوثة).

يتضح من نتائج الجدول (5) الاتي:-

ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (6.294) ، وبقيمة المعنوية البالغة (0.006) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى قبول الفرضية الفرعية الثانية اي يوجد تاثير معنوي ذو دلالة احصائية للتحرر المصرفي الائتماني في معدل العائد على حق الملكية في المصارف المبحوثة، ويبين معامل التفسير (R^2) الى ان التحرر المصرفي الائتماني استطاع ان يفسر ما نسبته (47.3%) من التغييرات التي تطرأ في مؤشر معدل العائد على حق الملكية، وان قيمة (B) التي بلغت (0.688) تشير الى ان اي زيادة بمقدار وحدة واحدة في التحرر الائتماني المصرفي سيؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية بنسبة (68.8%) ، ومن تلك النتائج يتضح ان للتحرر المصرفي الائتماني تأثيراً قوياً في معدل العائد على حق الملكية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات

1-ان السبب الرئيسي في الوصول الى الاستنتاجات ادناه هو ان التغير في نسب الائتمان للسنوات المبحوثة قياساً بسنة الاساس (2013) يعود الى اختلاف السياسة الائتمانية المتبعة في المصارف المبحوثة، اما بالنسبة لمؤشر الربحية فان التفاوت فيه يعود الى تذبذب مستويات صافي الارباح للمصارف المشار اليها.

2-إن التحرر المصرفي الائتماني يعتبر ضرورة ملحة للتوسع في تمويل المشاريع وزيادة الاستثمارات ، بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد .

3-شهدت سنوات البحث تذبذباً في نسبة تغير الائتمان في المصارف المبحوثة بالارتفاع والانخفاض.

4- على الرغم من أن مدة البحث تخللتها فترة عدم استقرار أمني وعدم إقرار الموازنة إلا أن الجهاز المصرفي العراقي كان ولا زال ماض باتجاه التحرر المصرفي بشكل عام والتحرر المصرفي الائتماني بشكل خاص، ويتضح ذلك من خلال الزيادة بمنح الائتمان النقدي في أغلب السنوات المبحوثة للمصارف المبحوثة .

5- يعد منح الائتمان من الأنشطة الرئيسة للمصارف ، وعليه فهو عامل أساسي في تحقيق ربحية المصارف .

6-تبين ان هناك زيادة في نسب تغير منح الائتمان للمصارف المبحوثة خلال سنوات البحث وهذا يعد بوصفه مؤشر جيد بالسير اتجاه التحرر الائتماني للمصارف في البيئة العراقية.

7-ارتفاع معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية في مصرف بغداد ، مما يعكس كفاءة وفاعلية ادارة المصرف في التوظيف الافضل لموجوداته ودرجة اعتماده على الاقتراض.

8-انخفاض معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية في المصرف الاهلي العراقي مما يؤشر ذلك تدنياً في مستوى اداء المصرف خلال سنوات البحث واعتماده تمويلاً متحفظاً بالقروض.

9-حقق مصرف اشور الدولي للاستثمار ارتفاعاً في مستوى معدل العائد على الموجودات وانخفاضاً في معدل العائد على حق الملكية بينما حقق مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل انخفاضاً في معدل العائد على الموجودات وارتفاعاً في معدل العائد على حق الملكية

10-هناك تأثيراً معنوياً وقوياً للتحرر المصرفي الائتماني في مؤشر الربحية، إذ تزداد نسب مؤشرات الربحية بزيادة نسبة التحرر المصرفي الائتماني وان نسبة ما يحدثه التحرر المصرفي الائتماني من تغييرات في مؤشرات الربحية بلغت (31.2%).

11-تشير نتائج البحث الى ان نسبة التفسير للتحرر الائتماني المصرفي في معدل العائد على حق الملكية كانت اكبر من نسبة تفسيرها في معدل العائد على الموجودات في المصارف المبحوثة خلال سنوات البحث.

ثانيا- التوصيات: تم التوصل الى مجموعة من التوصيات التي يمكن ايجازها بالاتي:-

1-يوصي البحث بتخفيف أو إزالة القيود الحكومية على منح الائتمان لتجاوز حالات التحفظ في العمليات المصرفية.

2-تشجيع المصارف على تطبيق سياسة التحرر المصرفي الائتماني والتوسع في منح الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية .

3-الاستفادة من مزايا التحرر المصرفي الائتماني من قبل المصارف وتقليل حجم الضمانات وتخفيض سعر الفائدة على القروض لزيادة الإقبال على الائتمان، وبالتالي زيادة ربحية المصارف .

4-الاهتمام المتواصل والمتزايد بتطوير وتحسين اداء ادارات المصارف من ناحية مواكبة التغييرات المستمرة في البيئة المصرفية، وبما يضمن تحقيق اعلى مستويات الربحية لكل سنة مقارنة بالسنة السابقة .

5-مواصلة البحث في مجال مؤشرات الربحية والتركيز على تحسين الاداء المالي للمصارف الخاصة بما يحقق الزيادة المستمرة في نسبة الارباح باعتبارها الهدف الرئيسي لكل مصرف.

6-الاهتمام الجاد بمواكبة التطورات الحديثة في النشاط المصرفي لزيادة القدرات والمهارات بغية تعزيز القوة التنافسية لها.

المصادر

النشرات والتقارير:

1- التقرير الاقتصادي السنوي والنشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للسنوات (2013-2022) .

2- التقارير السنوية لمصرف بغداد للسنوات (2013-2022) .

3- التقارير السنوية للمصرف الأهلي العراقي للسنوات (2013-2022) .

4- التقارير السنوية لمصرف آشور الدولي للاستثمار للسنوات (2013-2022) .

5- التقارير السنوية لمصرف التنمية الدولي للسنوات (2013-2022) .

المصادر العربية:

1- احمد، محسن إبراهيم.(2020)."تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق، المجلة العلمية لجامعة جيهان، 4 (2)، 311-281.

2- الأصفر، يوسف فرج وبغني، طارق سليمان.(2019). "تحرير القطاع المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للمصارف في دعم النمو الاقتصادي"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، 86-67.

3- بن طلحة، صليحة ومعوشي، بو علام .(2004). " دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية" ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية ، جامعة الشلف ، الجزائر .

4- جاسم، نبراس مخلف والحيدري، وفاء حسين سلمان .(2021)."التحرر المصرفي وأثره في جذب الزبائن/بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 16 (57)، 209-287.

5- جواد، حيدر ثجيل.(2022)." أثر السياسة النقدية في حجم القروض المصرفية"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12 (2)، 166-156.

6- حسون، هالة عيدان و خلف، وحيدة جبر.(2021). "تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط)"، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الريادة للمال والإعمال، 3 (1) ، 297-318 .

7- خالدية، بلعجين.(2010)." قياس وتحليل مدى إدراك موظفوا البنوك لأثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران، الجزائر .

8- الخفاجي، محمد جاسم محمد وجاسم، عبد الهادي عبد الله.(2019)."التحرر المالي وأثره على النمو الاقتصادي"، بحث تخرج كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، العراق .

9- راضي، أفراح خضر.(2018). " تأثير سياسة التحرير المصرفي في المخاطرة المصرفية وعوائد الأسهم"، إطروحة دكتوراه في علوم إدارة الأعمال، العراق .

10- الزبيدي، حمزة محمود.(2011)."إدارة المصارف/ إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن .

11- الزرفي، محمد عبد الأمير عطية حسوني.(2013)."انعكاسات التحرير المصرفي في الأداء المالي الاستراتيجي"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، العراق.

12- الساعدي، ضياء عبد الرزاق حسن.(2018). "مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

13- الشيخ، فهمي مصطفى.(2008)."التحليل المالي" الطبعة الأولى، مطبعة رام الله، فلسطين.

14- الطائي، سجى فتحي محمد وعبد الهادي، شيماء وليد.(2013)." قياس مستوى ربحية المصارف الإسلامية وتحليليا في ظل الأزمة المالية العالمية / دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة 2010-2004 "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 9 (28) ، 191.

15- العامري، محمد علي إبراهيم .(2010)." الإدارة المالية المتقدمة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .

16- عبد الله، غانم.(2014)."العولمة المالية والنظم المصرفية العالمية" ، عمان ، دار نبلاء ناشرون وموزعون.

17- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم ، والفارسي، تهاني عويد.(2020)." اثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية للفترة (2010-2019)"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، 4 (12)، 114-117.

18- العلاق، بشير عباس.(2011)"إدارة مصارف/ مدخل وظيفي"، الأردن .

19- علوش، جعفر باقر وعبد العالي، مصطفى حسين.(2022)." قياس اثر التحرر المالي على بعض مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)"، مجلة الغري لكلية الادارة والاقتصاد، المجلد 18 (3)، 655-678 .

20- فهد، سيف عادل صبار.(2020)."قياس وتحديد العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية باستعمال نموذج العائد على حقوق المساهمين للمدة من (2010-2017)"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 12 (29)، 421-450.

21- كناندة، شهرزاد وحاجي، ياسين.(2022)."دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر .

22- لخضر، بن احمد.(2012)." متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر"، إطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر .

23- لعراف،زاهية وقريد، مصطفى.(2018). " قياس الاداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 1-15.

24- مخلوفي، سهام.(2016). "دور تحرير القطاع المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر .

25- الوكيل، عبد الله فكري محمد.(1996)." تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي "، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر.

26- الياراء، سمير عبد الصاحب.(2017)." دور رأس المال البشري في تعظيم قيمة العائد على الموجودات/ دراسة تحليلية في عينة من الصارف العراقية الخاصة" ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الخامسة عشر – العدد الثالث والخمسون، 10.

References

1- Aber, M. Choki ,M. (2010) ,"Is Financial innovation influenced by financial liberalization " Bank and Bank systems.

2- Achim M. V.,& Borlea S.(2018)."Business performances: between profitability,return and growth", Research Gate.

3- Ali,Hadeel Tareq & Lafta, Baydaa Sattar.(2023)."The Impact of the Dimentions of Strategic Foresight in Achieving the Organizational Brilliance of Banks/ Applied Research in a Number of Iraqi Private Commercial Banks",Migration Letters,20(S5),430-441.

4- Angkinand, A. sawangngoenyuang ,W. Wihlborg ,C. (2012) ," financial liberalization and banking erases a cross – country analysis " international Review of Finance .

5- Ben Hassena, Amel (2006)." Impact de la liberalization financiered sur lintermédiation bancaire, memoir In vue de l'obtention du Diplôme de maîtrise en Hautes Etudes commerciales, Ecole Supérieure de Commerce de Sfax, Université de Sfax, Tunisie.

6- Huong, Yiping and Wong, Xun, (2010), " dose financial repression in hibit economic growth : Empirical examination of Chinas reform experience " The management and economic Journal , 4 (9).

7- Khan , R . Hye , Q .(2010), " Financial sector reforms and household savings in Pakistan : An ARDL approach ", African Journal of Business Management.

8- Kiganda Evans O., (2014), "Effect of Macroeconomic Factors on Commercial Banks" Journal of Economics and Sustainable Development, 5(2).

9- Lim, (2013): " competition and efficiency of selected bank in the Philippines for the year 2011" .

10- Muraina S. A., 2018, "Determinants of Listed Deposit Money Banks", Profitability in Nigeria, International Journal of Finance and Banking Research, 4(3).

11- Ngoc, Auh Yo, (2009), " Banking market liberalization and bank performance :The role of in try modes " William Davidson Institution Working Paper ,No. 448, 2009.

12- Petria N., Caprarub B., & Ihnatovc I., (2015), **"**Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems", 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA 2013, Published by Elsevier B.V.

13- Pointer, L. V., & Khoi, P. D. (2019). Predictors of return on assets and equity for banking and insurance companies on ehtVietnam stock exchange. Entrepreneurial Business and Economics Review, 7(4), 185-198.

14- Shakila C. T., (2019), "A Comparative Study of Profitability Analysis in Banking Sector of Bangladesh", Global Journal of Management and Business Research: A Administration and Management Volume 19 Issue 8 Version 1.0, Publisher: Global Journals.

15- Tolsian , Monica (2014), profitability analysis (a comparative study of SAIL & TATA Steel), IOSR Journal of economics and finance , 3 (2).

16- Ukaegbu ,K. oine, I. (2014) , "The impact of foreign bank entry on domestic banking in a developing country : The Kenyan Perspective" Banks and systems.